

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي، د. مصطفى العساف، داود طيبة، محمد ارشيدات

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/٣٩٠٤

المميز:- رائد جمال حسن عيسى/ وكيله المحامي نواف الحرادنة.

المميز ضدها:- شركة ربيع علان وشريكته (مطعم منتخب نجوم العرب للعصير).
وكيلتها المحامية ريما صرصور.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٣٧٥٩٠) تاريخ ٢٠١٤/١١/٥ القاضي برد الاستئناف شكلاً والمقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق شمال عمان في الدعوى رقم (٢٠١١/٥٩) تاريخ ٢٠١١/٦/١٦ وبالوقت ذاته قبول اللائحة الجوابية شكلاً وتضمين المستأنف مبلغ (٥٠) ديناراً أتعاب محاماة.

لأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٨ قدمت وكالة المميز ضدها لائحة جوابية طلبت في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

القرار

وبالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي (المميز) أقام بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ الدعوى رقم (٢٠٠٥/٢٠٩٩) لدى محكمة صلح حقوق شمال عمان بمواجهة المدعي عليها المميز ضدها للمطالبة بحقوق عمالية وقد أسقطت الدعوى عدة مرات للغياب إلى أن جددت آخر مرة بالرقم (٢٠١١/٥٩).

وقد أسس دعواه على سند من القول :

بأنه عمل بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٥ لدى المدعي عليها بمهنة (معلم مطعم شاورما سانديشات وعصير) بأجر شهري (١٦٥) ديناراً وأنه بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٣ تم فصله من العمل تعسفاً دون إشعار وترتب له الحقوق المدعى بها بلائحة الدعوى.

وبتاريخ ٢٠١١/٦/١٦ أصدرت المحكمة حكماً ببرد الدعوى وتضمينه المصاريف ومئة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة للمدعي عليها .

لم يقبل المدعي بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف حقوق عمان بتاريخ ٢٠١٤/١١/٥ حكماً رقم (٢٠١٤/٣٧٥٩٠) المتضمن رد الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد فوات المدة القانونية.

لم يقبل المدعي بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة منه بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣ . وتبلغت وكالة المميز ضدها لائحة التمييز فقدمت لائحة جوابية طلبت فيها تأييد الحكم المميز.

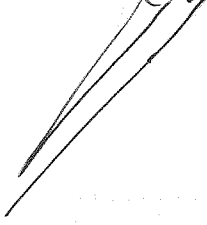
وإدون البحث بأسباب التمييز :-

نجد إن قيمة هذه الدعوى تبلغ (٥٥٨٤,٥٠٠) ديناراً بحسبما جاء بلائحة الدعوى المعدلة التي قدمها المدعي أمام محكمة الصلح جلسة ٢٠٠٧/٣/١١ وعليه وحيث إن قيمة الدعوى أقل من عشرة آلاف دينار فإن الحكم الاستئنافي الصادر بها لا يقبل الطعن أمام محكمة التمييز إلا بإذن من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه وفقاً لما تنص عليه المادة (٣/١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية، وحيث لم يحصل المميز على الإذن المطلوب وفقاً للشهادة المرفقة بالملف فإن التمييز مستوجب الرد شكلاً .

لهذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٤/١/٢٠١٧ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

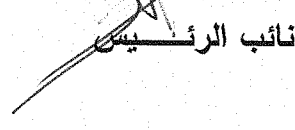


عضو



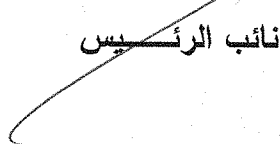
نائب الرئيس

عضو

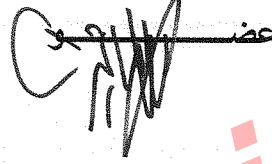


نائب الرئيس

عضو



نائب الرئيس



عضو

lawpedia.jo

رئيس الديوان

دق/ق. أ. ك

